استغرب طريقة ردود الهيئة على أسئلة برلمانية في هذا الشأن

الفضل: استبعاد الكفاءات الوطنية في الهيئة العامة للاستثمار يستوجب التحقيق والمحاسبة

أحمد الفضل

طالب النائب أحمد الفضل وزير المالية براك الشيتان بفتح تحقيق كامل في موضوع استبعاد الكفاءات الوطنية من الهيئة العامة للاستثمار والاعتماد على الأقل خبرة وكفاءة استنادا إلى علاقاته داخل الهيئة، مستغربا ردود الهيئة على أسئلة برلمانية في هذا الشأن بطلب التمديد تارة والإجابات العامة تارة أخرى.

وأوضح في تصريح صحفي بمجلس الأمة ان الهيئة ردت مؤخرا على أسئلة وجهها لها بطلب التمديد كما سبق انهم طلبوا التمديد لسؤال تقدم به في مارس 2019 ووصل الجواب بعد 3 أشهر.

وأضاف أنه إذا كان إجابات الهيئة ستكون بهذا الشكل غير الدستوري والضعيف فمن الأفضل ألا يجيبوا على الأسئلة التي تقدم بها، مطالبا وزير المالية بأن يطلب إجراء تحقيق في فحوى السؤال البرلماني لأنه يخص أكبر مؤسسة تدير مدخرات البلد وصناديق الأجيال القادمة التي تقدر بمئات الملايين.

وبين أنه سأل 5 أسئلة في المرة السابقة عما إذا كانت هناك قضايا مرفوعة أو منظورة أمام النيابة على أي من أعضاء مجلس إدارة هيئة الاستثمار، موضحا ان الإجابة جاءت مليئة بالمغالطات والمراوغة وأنه تم تحويل بلاغ ضد العضو المنتدب السابق ثم تشرح نصوص قانونية بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته وغير ذلك من بنود القانون بينما كان القصد معرفة عدد البلاغات والتهم الموجهة ونوع القضايا ومن المتهمين.

وبين أن السؤال الثاني كان " هل يشغل أي من أعضاء مجلس الإدارة مكتب في الهيئة والإجابة جاءت تشرح أهداف الهيئة ودور مجلس الإدارة ومهامهم وتؤكد ان كل المكاتب مفتوحة لاستقبال أعضاء مجلس الإدارة وأنه لا يوجد مكتب بعينه مخصص للأعضاء سوى مكتب العضو المنتدب، مؤكدا عدم صحة الإجابة وأن هناك مكتب للعضو المنتدب السابق.

وأفاد أن السؤال الثالث كان عن دور المدير التنفيذي لقطاع الأوراق المالية الحالي ومدير دائرة الأسهم الأوروبية في إنشاء محفظة استثمارية في شركة محلية مع بيان حجم المحفظة وسبب اختيار الشركة وهل كان مدير دائرة الأسهم موظف سابق في هذه الشركة التي تدير المحفظة.

وأضاف أن الإجابة جاءت من 3 نقاط عامة حيث أوضحت أن حجم المحفظة 500 مليون ثم زادت إلى 841 مليون ثم تكبدت خسائر بمبلغ 3.78 ملايين نظرا لانخفاض الأسواق بشكل عام وسوء أداء مدير المحفظة.

وبين أن الإجابة تضمنت أن مدير الدائرة الأوروبية كان عضو في شركة (اسيا اسيت مانجمنت) منذ 2012 الى 2016 ثم تعين في الهيئة وقام بانشاء المحفظة التي خسرت بسبب سوء الأداء، لكن الهيئة لم تذكر في اجابتها أن الشركة تقدمت بكتاب رسمي تعتذر فيه عن عدم قدرتها على استيعاب المحفظة.

وأوضح أن سؤاله الرابع يتعلق بالاستفسار عن وجود مادة في اللائحة الداخلية للهيئة تحظر على الموظف العمل في شركات خاصة، مبينا أنه تم الرد عليه بعدم جواز جمع الموظف بين وظيفة وعمل آخر خارج نطاق الهيئة وفي حال حاجة العمل الماسة يجوز للجنة الاستثناء في أضيق الحدود.

وأشار الفضل إلى أنه وبالرجوع الى البند السادس عشر في لائحة ديوان الخدمة " لا يجوز للموظف أن يزاول الأعمال التجارية والصناعية والمهنية وذلك فيما عدا الحالات التي يحددها مجلس الخدمة المدنية".

وقال الفضل معلقا "إذا كانت إجابة الهيئة هكذا على أسئلة عضو مجلس الأمة فوجب محاسبتها"، داعيا سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد ووزير المالية براك الشيتان إلى التصدي الى هذا الاستخفاف من قبل قيادات الهيئة، مؤكدا أن الاستثمار هو السند في حال انقطاع النفط أو تأثره بالمتغيرات الخارجية ويعطي ضمانة لاقتصادنا واستقراره.

وتساءل الفضل لماذا أنهت الهيئة تعاقدها مع مدير إدارة الأسهم الذي يدير المليارات ويعد من الكفاءات النادرة المرموقة على مستوى العالم قبل نهاية تاريخ العقد بشهور؟

واستغرب الفضل أن يكون الرد على سؤاله البرلماني عن أداء المدير المذكور كان بأن (العمل الاستثماري في الهيئة هو عمل جماعي وليس فردي)، مؤكدا أن السبب في استبعاد هذا الشخص اعتراضه وعدم قبوله ان يكون لديه موظف بإجازة طويلة وهو يعلم علم اليقين أنه يعمل بشركة أخرى دون الحصول على استثناء ورفع مذكرة بهذا الشأن.

وشدد الفضل على رفضه استبعاد الخبرات التي تتميز بها الكويت لحساب متنفذين لديهم علاقات، منوها بأنه تسلم اليوم طلبا لتأجيل الرد على الحزمة الثانية من اسئلته البرلمانية، متمنيا من وزير المالية وسمو رئيس مجلس الوزراء وبقية الوزراء تحركا جادا بهذا الاتجاه.

خلال الفترة المتبقية من عمر المجلس

الدلال يدعو إلى وضع خارطة طريق لإنجاز التشريعات

محمد الدلال

طالب النائب محمد الدلال رئيس مجلس الأمة وأعضاء مكتب المجلس بتحديد خارطة طريق للفترة الوجيزة المتبقية في عمر المجلس للتركيز على الموضوعات التي تهم الوطن والمواطنين. وقال الدلال في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس إن الفترة المتبقية من عمر مجلس الأمة ليست طويلة، مؤكدا ضرورة التركيز على مجموعة من التشريعات التي تخدم المواطنين وتساهم في مواجهة الفساد والحرص على بعض القضايا الرئيسة التي تصب في صالح البلد.

ولفت الدلال إلى أهمية وضع خارطة لإنجاز هذه التشريعات، مبينا أن هناك جلسات لإقرار الميزانيات والحسابات الختامية، إضافة الى وجود العديد من القوانين التي تحتاج الى الإنجاز خلال الفترة المقبلة.

وأشار إلى الطلب المقدم بشأن تحديد جلسة خاصة لمناقشة ملف المنطقة الشمالية (مدينة الحرير) بكل أبعاده، لافتا إلى أن هناك مشروعا بقانون يناقش الآن في اللجنة المالية في هذا الشأن وقطعت فيه شوطا.

وبين الدلال أن بعض النواب نبهوا إلى أن الوقت المتبقي قصير والقانون على وشك الانتهاء منه في اللجنة المالية، داعياً مكتب المجلس إلى دمج الجلسة الخاصة بشأن المنطقة الشمالية مع تقرير اللجنة المالية بهذا الشأن بعد انتهاء اللجنة منه.

وقال إن القانون إذا تمت مناقشته مباشرة فمن الممكن أن يزيد موارد الدولة ويوفر وظائف للمواطنين ويساهم في تقدم البلد في كل الجوانب مع الضوابط التي تناسب طبيعة المجتمع الكويتي، متسائلاً " لماذا نناقشه مرتين في الجلسة الخاصة ومرة أخرى إذا قدم التقرير للمجلس؟".

واضاف الدلال " إذا أعد القانون من اللجنة المالية ليعرض على المجلس حينها يناقش كأحد القوانين المدرجة على جدول الأعمال"، داعيا إلى التركيز في الفترة المقبلة على ما يخدم المجتمع الكويتي.

تتعلق «بتراكم الأخطاء والملاحظات الإدارية»

العتيبي يسأل الحربي عن معهد الكويت للأبحاث العلمية

خالد العتيبي

وجه النائب خالد العتيبي أسئلة لوزير التربية والتعليم العالي تتعلق "بتراكم الأخطاء والملاحظات الإدارية" بسبب ما أسماه "التخبط في اتخاذ القرارات في المنظومة الإدارية والوظيفية المتعلقة بمعهد الكويت للأبحاث العلمية".

وأضاف العتيبي أن هذا التخبط وتصفية الحسابات الشخصية بين الموظفين والمديرين وغيرهم أثر على مجالات البحث العلمي والمشاريع العلمية ذات الارتباط مع مؤسسات الدولة داخل أهم مؤسسة علمية "نعول عليها كثيراً في النهوض بمجتمعنا الذي يعاني الكثير بسبب غياب العلم".

وزاد العتيبي "لا يعقل أن يستغل المسؤولون انشغال الدولة ومسؤوليها بأزمة كورونا لتمرير قرارات تجديد وتشكيل لجان تخدم مصالح متخذي القرار من كبار المسؤولين داخل المعهد بجانب الانتقام من صغار ومتوسطي الموظفين والكوادر العلمية فيه".

واعتبر العتيبي أن عدم تنفيذ توصية اللجان الوزارية لتنظيم الكادر الإداري بمثابة استمرار لحالة الترهل الإداري الذي يعاني منه معهد الأبحاث حاليا، مستغربا تشكيل المعهد لجان التظلم للتقييمات السنوية للموظفين "يشوبها الكثير من اللغط وتعارض المصالح".

وطالب العتيبي في ختام تصريحه وزير التربية بضرورة "إيقاف اللجان العبثية وتصحيح المسار" والتدليل على حرصه على حقوق صغار الموظفين والتدخل بأسرع وقت لتلبية مطالبهم المشروعة وتهيئة المناخ لهم لتقديم رسالتهم العلمية والإدارية.

وجاءت الأسئلة على النحو التالي: 1. تم تشكيل لجنة وزارية لتقييم أداء المدراء التنفيذيين للمراكز والقطاعات ولجنة أخرى لاختيار المدير التنفيذي لمركز البيئة والعلوم الحياتية وكذلك قطاع الإدارة والمالية والخدمات المساندة (الشاغر منذ أبريل 2017) وقد قدمت اللجنتان تقريرهما إلى السيد الوزير، وعليه يرجى تحديد التاريخ الذي قدم فيه التقريران، ولماذا لم يتخذ الوزير قرارا باعتماد توصية اللجان؟ وما هي مبررات الوزير في تأخير اعتماد التقريرين وتزويدنا بنسخة من تقارير اللجان.

2. جميع المدراء التنفيذيين للمراكز والقطاعات انتهت فترة تعيينهم منذ شهر مايو 2019 وقامت اللجنة الوزارية المختصة بتقديم توصيتها (التي لم تعتمد بعد) باستمرار البعض وإنهاء فترة شغل المسؤول لمنصبه كمدير تنفيذي للمركز أو القطاع وما زال مستمرا في المنصب، فما مدى قانونية هذه الفترة التي يزاول فيه المسؤول كامل أعماله بالرغم من توصية اللجنة بعدم التجديد له منذ مايو 2019؟

3. يرجى تزويدي بنتائج وتوصيات اللجنتين المشار إليهما وكشف يوضح مؤهلات المدراء التنفيذيين الحاليين وسنوات خبراتهم والمدد التي قضوها في المعهد بمناصب كمدراء تنفيذيين أو نواب للمدير العام وفقا للهيكل التنظيمي السابق أو كمدراء إدارات ودوائر

4. كما يرجى تزويدي بجميع الشكاوى المقدمة ضد المدراء التنفيذيين وعدد الشكاوى وعدد من تمت إحالته للتحقيق والحالات التي لم يتم تشكيل لجنة تحقيق بشأنها، مرفقا بتقارير لجان التحقيق والتوصيات وما تم تنفيذها من توصيات أو الحالات التي حُفظت؟ وأسباب الحفظ؟

5. خلال هذه الفترة التي يمر بها معهد الأبحاث من حالة عدم الاستقرار ووجود تقارير سواء تقييم لمدراء المراكز والقطاعات أو تقرير اختيار وتعيين لقطاعي العلوم البيئية وقطاع الإدارة والمالية أصدر المدراء التنفيذيون وقبل اعتماد التوصيات بشأنهم قرارات تمس مصالح الموظفين سواء بدوافع انتقام أو قرارات تصب لمصلحة موظفين آخرين، فما هي إجراءات وزير التربية لإيقاف هذه الفوضى الإدارية؟ وهل قام بتوجيه تعليمات بإيقاف القرارات النفعية أو الانتقامية التي تؤثر على المسار الوظيفي لموظفي المعهد؟

6. استمرارا للفوضى الادارية، قامت ادارة المعهد أخيرا بتشكيل لجنة للنظر بتظلمات التقييم السنوي للموظفين وشاب هذه اللجنة مشكلة تعارض المصالح لكون غالبية اعضاء اللجنة من المدراء الذين هم بالأساس من قاموا بتقييم الموظفين، الأمر الذي يؤكد على وجود اهدار صريح لحقوق موظفي المعهد والتعسف تجاه انصافهم، وعليه ارجو تزويدي بالاتي:

• اسماء اعضاء لجنة التظلمات على التقييم السنوي ووظائفهم الادارية ومدد استمرارهم في مناصبهم الادارية.

• التقييم السنوي لأعضاء اللجنة لآخر ثلاث سنوات.

7. ما هي التوجيهات أو التعليمات أو القرارات التي أصدرها وزير التربية وزير التعليم العالي بصفته رئيس مجلس أمناء المعهد في سبيل تشجيع الباحثين الكويتيين (حملة الدكتوراه) من الطاقات الشبابية لتولي المناصب المشار إليها أعلاه؟ وتحديد الفترات أو الحد الأقصى لتولي تلك المناصب التي قضى البعض في توليها أكثر من 20 سنة؟

جددت الدعوة إلى الشيتان لحضور اجتماع «المالية» غداً

الهاشم تطالب وزير التربية بتوظيف أبناء الكويتيات

صفاء الهاشم

أعربت رئيسة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية صفاء الهاشم عن أسفها لعدم حضور وزير المالية براك الشيتان والفريق المساند له اجتماع اللجنة الذي كان مقرراً اليوم بناء على دعوة اللجنة.

وقالت الهاشم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس إنه كان مقررا خلال اجتماع اللجنة مناقشة الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم 61/76 في شأن إنشاء شركة إسلامية والاستعاضة عن نظام الاستبدال بصورة عامة بطريقة إسلامية.

وأضافت "إنه لثالث أو رابع مرة يعتذر الوزير في آخر لحظة مع العلم انه أرسل كتابا الى اللجنة بتاريخ 26 يوليو يؤكد فيه الحضور هو والمختصين في البنك المركزي والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية"، لافتة الى ان هذا الكتاب وصل إلى اللجنة أمس، لكن اليوم وصل الى اللجنة اعتذار من الوزير بعدم الحضور.

وبينت أن اللجنة درست مراراً وتكراراً كل جوانب الاقتراح ودعت الوزير والمختصين وهم محافظ البنك المركزي وممثلون عن مؤسسة التأمينات الذين أكدوا استحالة تطبيق مثل هذه الفكرة موضحة ان رغبة اللجنة كانت الاستماع إلى رأي الوزير لكنه لم يحضر.

وقالت الهاشم "كوني رئيسة اللجنة المالية سوف أعيد جدولة الاجتماع إلى يوم الأربعاء المقبل أي بعد غد في نفس التوقيت على أن يحضرالوزير ويفند ويثبت الرأي إن كان يتفق أو يختلف مع ما ذكرته الجهات الحكومية ممثلة في البنك المركزي ومؤسسة التأمينات".

وفي سياق آخر قالت الهاشم باعتبارها رئيسة لجنة شؤون المرأة والأسرة إن اللجنة اجتمعت اليوم وكان يفترض أن يحضر وزير التربية، وزير التعليم العالي د. سعود الحربي أو أحد من الوكلاء المساعدين الا انه لم يحضر رغم وصول دعوة إليه من اللجنة.

وأوضحت أن الاجتماع كان يناقش تكليف اللجنة بالتحقيق في موضوع عدم تعيين أبناء الكويتيات في وظائف بالسلك التعليمي أو الخدمات التعليمية المساندة وفنيي المختبرات وغيرها، مبينة أن اللجنة قطعت شوطا في هذا الملف.

وأشارت الهاشم الى التخبط في القرارات الخاصة بإدارة الملف التعليمي والتربوي ، لافتة الى أن اللجنة التعليمية في مجلس الوزراء يترأسها وزير النفط خالد الفاضل وليس وزير التربية وهذا يبين مدى التخبط الواضح.

وأكدت ان وزير التربية وزير التعليم العالي د.سعود الحربي ضيع مستقبل الأبناء بعدم اتخاذه قرار التعليم عن بعد، إضافة الى التخبط الحاصل في القرارات المتخذة في هذا الشأن.

وبينت أن الطلبة في القطاع الخاص الذين انتهوا من المرحلة الثانوية يريدون الابتعاث، والوزارة توقف بعثاتهم إلى هذه اللحظة رغم أن مكاتب التسجيل في البعثات المختلفة شارفت على الإغلاق.

وفي شأن توظيف أبناء الكويتيات قالت الهاشم إن هناك 1032 درجة وظيفية شاغرة في وزارة التربية منها 770 للمعلمين و262 درجة للأخصائيين الاجتماعيين وكل درجة يندرج تحتها المئات من الوظائف.

وقالت إن وزيرالتربية لا يملك خطة للتوظيف ويقوم الآن بتعيين وافدين في هذه الوظائف رغم ان القانون نص على ان الأولوية لأبناء الكويتيات بعد المواطنين.

وأوضحت أن وزيرة الشؤون سلمت اللجنة جدولا باحتياجات الوزارة خلال العام الدراسي 2019-2020، وطلبت كرئيسة للجنة من الوزيرة تزويد اللجنة ببيانات عن احتياجات الوزارة خلال العام الدراسي 2020-2021 خاصة في ظل التطورات الجديدة وجائحة كورونا الا ان الرد لم يصل حتى الآن.

وذكرت الهاشم إنها قالت لسمو رئيس مجلس الوزراء إن لديه وزراء غير أكفاء وغير قادرين لا إداريا مثل وزير التربية ولا ماليا مثل وزير المالية.

وأضافت " يا سمو رئيس الوزراء ما ينقص من أدائك لو اعترفت فعلاً أن لديك مناطق ضعف في حكومتك لا تستطيع الإنجاز ولا حضور اجتماعات اللجان".

العدساني يطالب الأجهزة الرقابية بتشديد إجراءاتها لمكافحة غسيل الأموال

رياض العدساني

طالب النائب رياض العدساني الأجهزة الرقابية الحكومية بتطبيق إجراءات التفتيش والتدقيق على كل من استثمر في شركة مشبوهة أحيلت للنيابة العامة في قضايا شبهات غسيل الأموال.

وقال العدساني في تصريح صحفي بمجلس الأمة إنه أكد مرارا وتكرارا على الأجهزة الرقابية ممثلة بالبنك المركزي ووحدة التحريات المالية بضرورة إجراء التفتيش وتطبيق القانون وممارسة اختصاصاتهم الأصيلة في هذا الجانب.

وشدد العدساني على أن القضاء هو المختص بالفصل بهذه القضايا وليس وحدة التحريات المالية ولا البنك المركزي.

وبين أنه في شهر ديسمبر من عام ٢٠١٨ كان هناك توجه لحفظ ملفات القضايا التي بحثتها وحدة التحريات المالية، منوها بأنه عندما طالب وزير المالية السابق بإحالة الملفات للنيابة العامة تمت الإحالة بالفعل.

وأضاف ان تجميد الممتلكات والتحفظ عليها وتوجيه الاتهام الآن يثبت وجود شبهة في هذه القضايا، مشيرا إلى أن بعض المشاهير بلغ حجم تداولاته المالية ما قيمته مليونا دينار والبعض الآخر بلغ ما قيمته 5 ملايين دينار.